جامعة الانبار

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الإدارة العامة

المحاضرة السادسة

السياسات المالية والتوازن الداخلي

المحاضرة السادسة

السياسات المالية والتوازن الداخلي

للسياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى نظرا لمساهمتها الفعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية، إذ أن تأثيرها يكون على معظم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية قصد تحقيق مستوى أعلى من الدخل الوطني من جهة والحد من انتشار التضخم والكساد والبطالة من جهة اخرى، ومن جهة أحد الدعائم الأساسية التي تقوم عليها الإدارة الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة على حد أخرى هي سواء.

في محاضراتنا السابقة عرفنا ماهي السياسة المالية وذكرنا بأنها تلك السياسة التي تربط بين الإنفاق والإيرادات الحكوميّة التي تمّ وضعها لمواجهة التقلّبات الاقتصاديّة، وذلك من أجل تخفيض نسب البطالة ومعدّلات التضّخم أو القضاء عليها، بالإضافة إلى تحقيق نموّ اقتصاديّ مُستدام يُمكن السيطرة عليه، حيث تُحفّز الحكومات الاقتصاد في حالات الركود من خلال زيادة عرض النقود، أمّا في حالات التوسّع الاقتصادي فتحدّ الحكومة من النموّ الاقتصاديّ المتسارع من خلال فرض الضرائب لتحقيق فائض للميزانيّة.

او هي (دراسة تحليلية للنشاط المالي في القطاع العام وما يتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف القطاعات الإقتصادية في البلد متضمنة تكييفاً لحجم الإنفاق ومصادر الإيرادات العامة بغية تحقيق أهداف معينة كالنهوض بالإقتصاد الوطني والتقريب بين طلبات المجتمع).

اذن ماهو التوازن الاقتصادي؟

يقصد به وصول الاقتصاد إلى الحالة المثالية التي من خلالها يتم الاستقرار بين المتغيرات الاقتصادية وهذا بدوره ينعكس على النمو والتطور الاقتصادي. وقد توحي فكرة التوازن الاقتصادي بالسكون الذي لا يتناسب مع المفهوم الحديث للأهداف الاقتصادية التي تؤكد على التوازن الحركي الذي يتماشى مع التحليل الكلي للاقتصاد. وتجدر الإشارة الى اختلاف مفهوم التوازن الاقتصادي عن الاستقرار الاقتصادي الذي يعبر عنه بمجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى المحافظة على الوضع الاقتصادي القائم بغض النظر عن كونه مثاليا أو غير مثالي، فمثلا المحافظة على المستوى العام للأسعار عبر معدلات مقبولة من التضخم أو الحد

من ارتفاع معدلات البطالة من خلال تحقيق مستويات عالية من التشغيل. فإنه يعني تعادل العرض الكلي والطلب الكلي و يحصل المستوى التوازني في الاقتصاد عند النقطة التي يتقاطع عندها الطلب الكل مع العرض الكلى.

اما التوازن الداخلي: فهو ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي تختفي عنده البطالة والتضخم حيث تعتبر المساواة بين الإدخار والاستثمار شرط اساسي لصحة قانون ساي ومنه شرط التوازن الكلي، فقد توصل ساي الى ان المنتجات لا تبادل بالمنتجات، وقد بنيت افكار "ساي" على فروض عامة اهمها ان المستهدف في النشاط الاقتصادي هو الاستهلاك وحتى الإدخار فهو الاستهلاك مؤجل ولا بد للإدخار ان يتحول لاستثمار وبالتالي فالنقود وسيلة للتبادل فقد ولا يمكن يمكنها ان تكون مخزنا للقيمة.

مؤشرات التوازن الداخلي

تؤثر السياسة المالية في التوازن الداخلي عن طريق مجموعة من المؤشرات المتمثلة أساساً في(عجز الموازنة العامة، ومعدل البطالة، ومعدل التضخم) ويهدف التوازن الداخلي إلى تحقيق مستوى من التشغيل الكامل واستقرار الأسعار والذي يحدد إن كانت الدولة على توازن أم لا، وسنتطرق في موضوعنا لهذا اليوم إلى هذه المؤشرات.

<u>اولاً العجز في الموازنة العامة</u>

إن الوضع الذي تتجاوز فيه النفقات العامة الإيرادات هو حالة من عجز الموازنة العامة التي تواجهها اقتصاديات الدول المتقدمة وخاصة الدول النامية، وهذه الحالة ترجع إلى عدة أسباب سنتناولها بنوع من التفصيل وأيضا سنتطرق إلى أنواع العجز في الموازنة، بالإضافة إلى سبل معالجة هذا العجز للحد منها أو القضاء عليه

تعريف عجز الموازنة العامة: يعرف عجز الموازنة العامة بأنها انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، أي زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة أو أنه الحالة أو الوضع الذي يجسد تجاوز النفقات العامة على الإيرادات العامة.

أنواع عجز الموازنة

يتنوع عجز الموازنة العامة إلى نوعين أساسيين هما العجز الدوري والعجز الهيكلي: العجز الدوري للموازنة العامة: يحدث هذا النوع من العجز عندما نصل إلى (حالة الكساد) للدورة التجارية؛ حيث أن معدلات البطالة تكون كبيرة جداً ومن ثم تزداد النفقات العامة، وعلى العكس تكون البطالة منخفضة في قمة الدورة التجارية (حالة رواج) لأن هذا الوضع يعزز من عائدات الضرائب ومن ثم يؤدي الى خفض في النفقات العامة.

أما العجز الهيكلي في الموازنة العامة: فأن هذا النوع من العجز لم يرجع للدورة التجارية، بقدر ما يرجع بالدرجة الأولى إلى هيكل ومكونات الموازنة ذاتها، والتي تؤدي في النهاية إلى زيادة العجز الفعلي عن العجز المقدر في الموازنة، وذلك بسبب تزايد حجم النفقات عن الإيرادات وعدم نجاح الحكومة في ترشيد النفقات العامة، وعجزها عن تنمية الموارد المالية من خلال زيادة القاعدة الضريبية والقضاء على معدلات التهرب.

أسباب عجز الموازنة العامة : أن عجز الموازنة العامة يكون من خلال سببين:

الأول هو زيادة النفقات العامة: هناك قاعدة عامة في علم المالية العامة، وهي أن الإنفاق العام في جميع دول العالم مهما كانت درجة تقدمها الاقتصادي ونظامها الاجتماعي يتجه نحو التزايد عبر الزمن، ويمكن حصر عوامل هذه الزيادة في الأسباب الآتية:

- الزيادة الطبيعية في عدد السكان * الزيادة في النفقات الموجهة إلى الخدمات العامة والتوظيف. * الإنفاق العسكري الضخم * الإنفاق المظهري التفاخري * تزايد أعباء الدين العام الداخلي والخارجي * الظروف الطارئة؛ * التضخم.

اما السبب الثاني لعجز الموازنة هو انخفاض في الموارد العامة: أما فيما يتعلق بالموارد العامة فإنها لم تواكب النمو الحاصل في النفقات العامة، بل اتجهت في بعض البلدان النامية نحو الانخفاض ما أدى إلى تفاقم حالة عجز الموازنة. ويمكن إلقاء الضوء على خمسة عوامل وهي: * الضعف الشديد التي تتسم به الطاقة الضريبية؛ * جمود النظام الضريبي وعدم تطويره وتطويعه لخدمة أهداف التنمية؛ * ظاهرة تأخر المستحقات المالية للدولة؛ * التهرب الضريبي. * الأسعار العالمية للمواد الأولية التي تصدرها الدول النامية.

معالجة عجز الموازنة العامة

تعتمد الدول في معالجتها لعجز ميزانيتها على برامج الإصلاح والتنمية الذاتية حيث تنتهج كثير من دول العالم برامج الإصلاح الذاتية التي تعتمد على إجراءات وطرق علاجية تختلف حسب نظامها المالي.

أولا: تخفيض الإنفاق العام: وهو عبارة عن قيام الدولة بتحديد القطاعات الثانوية وتجميد النفقات المتعلقة بها، أو حتى إلغائها دون أن يمس هذا الإلغاء الدور الأساسي للدولة والمتمثل في تقديم الخدمات الأساسية للمجتمع.

ثانيا: ترشيد النفقات العامة: هو تطبيق عملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد فهو يشمل بالضرورة الحد من الإسراف في كافة المجالات والأخذ بمبدأ الإنفاق لأجل الحاجة الملحة لتحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد الوطني.

ثالثا: زيادة الضرائب : تعتمد الحكومة في هذا العنصر على زيادة الإيرادات الضرورية بفرض الضرائب على جميع المجالات القابلة لذلك؛ أي الإبقاء على دور الدولة واضحا في الاقتصاد.

رابعا :الإقتراضات المحلية:

١- الاقتراض من البنك المركزي: هذا التمويل للعجز ليس له أثر انكماشي مباشر على الطلب الكلي، لأن البنك المركزي لا يعمل تحت قيد ضرورة تقليل الائتمان الممنوح للآخرين إذا توسع في منح الائتمان للحكومة، ومن هنا يقال بأن الإنفاق المحلي المصحوب بالاقتراض من البنك المركزي له أثر توسعي في الطلب الكلي.
٢- الاقتراض من البنوك التجارية: تمويل عجز الموازنة عن طريق بيع السندات الحكومية للبنوك التجارية أو الحصول على تسهيلات ائتمانية منها، لن يؤثر سلبا على الطلب الكلي، إذا كان لدى البنوك احتياطات زائدة، والإنفاق المحلي الذي يمول من الاقتراض سيكون له أثر توسعي شبيه بالإنفاق الممول من البنك المركزي، أما إذا لم تكن البنوك التجارية تملك هذه الفوائض فإن تمويل عجز الموازنة سوف يؤثر على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

٣- الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك : يأخذ تمويل عجز الموازنة من القطاع غير المصرفي صورة الاقتراض من صناديق التأمينات والمعاشات وعمليات السوق المفتوحة مع هذا القطاع، وكذا من الأسواق المالية لبيع السندات الحكومية.

ثانيا: معدل البطالة:

تعرف البطالة بأنها "التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة على الرغم من قدرة هذه القوة العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج". والبطالة هي ظاهرة لها تأثير على المستوى الفردي وفي نفس الوقت تأثير على مستوى الاقتصاد الكلي؛ وهذا يعني أنها تؤثر على المزيج الاقتصادي، بالنسبة للفرد أن تكون بطالا معناه أن تكون قادر على العمل لكن لا تحصل عليه في مجال تخصصك، أما على مستوى الاقتصاد الكلي تتمثل في حالة من جزء من اليد العاملة لبلد ما والتي تفتقر إلى فرص العمل وتبحث عنه. يلاحظ مما سبق البطالة المتفق عليها دوليا، يقتضي أن تتوافر معاً المعايير الثلاثة كي يعد الفرد عاطلا خلال فترة البحث.

١- أن يكون الفرد بدون عمل: ويدخل تحت هذا المعيار الأفراد الذين تجاوزت أعمارهم السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصاديا وهذا السن يتراوح ما بين (١٤-١٦) سنة إلى ٦٥ سنة، وهذا يختلف من دولة لأخرى، وهؤلاء الأفراد لا يعملون سواء أكان ذلك بمقابل أجر أو لحسابهم الخاص.

٢- أن يكون الفرد متاحا للعمل هذا المعيار يتضمن الأفراد الذين يرغبون في العمل ومستعدون له بأجر أو لحسابهم الخاص خلال فترة البحث. وبالتالي وفقا لهذا المعيار يكون الفرد قادرا ومستعدا للعمل إذا أتيحت له الفرصة عند مستوى الأجر أو الدخل السائد خلال فترة البحث، ومن ثم يتم استبعاد كل الأفراد الذين يبحثون عن عمل لمباشرته في المستقبل أي بعد فترة المسح.

٣- أن يكون الفرد باحثا عن العمل: يقوم هذا المعيار على أن يكون الفرد قد اتخذ خطوات جادة للبحث عن عمل بأجر أو لحسابه الخاص، وبالتالي وفقا لهذا المعيار يجب أن يتخذ العاطلون خطوات جادة للحصول على عمل خلال فترة البحث.

أنواع البطالة

<u>وتقسم حسب نمط التشغيل وتنقسم إلى ما يلي:</u>

١- بطالة سافرة : ويقصد بها وجود عدد من الأشخاص القادرين والراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكنهم لم يجدوه، فهم عاطلون عن العمل بشكل كامل، ولا يمارسون أي عمل لفترة قد تطول أو تقصر حسب ظروف الاقتصاد القومي كبطالة الخريجين.

٢- البطالة المقنعة أو المستترة: وتكون سواء عندما يزداد عدد العمال الذين يعملون أقل من عدد ساعات العمل المعتادة في فترات الركود أي أن استخدامهم غير كامل، وإما لعدم وجود عمل يشغلهم خلال الساعات اليومية.

<u>البطالة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي وتنقسم الى ماياتي:</u>

١- البطالة الدورية هي بطالة ناشئة عن تسريح جزء من القوة العاملة عند تعرض الاقتصاد لبعض المدد الانكماشية (مثل انخفاض الطلب الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع البطالة الدورية، ولكن سرعان ما يتلاشى هذا النوع من البطالة عند حدوث انتعاش في الاقتصاد.

٢- البطالة الاحتكاكية: وهي البطالة التي تحدث عندما يترك شخص ما عمله، ليبحث عن عمل أفضل بسبب الرغبة في زيادة أجره أو الحصول على وضع وظيفي أفضل أو رغبة في الانتقال من مكان لأخر داخل الدولة.

٣- البطالة الهيكلية: تعرف على أنها التعطل في القوة العاملة نتيجة لتغير الهيكل الاقتصادي، أو بمعنى أدق تغير الهيكل الإنتاجي كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات، أو تغير تقنيات الإنتاج أو انتقال صناعات أماكن أخرى للتوطن ، وهذه هي نتائج الطفرة التكنولوجية الحالية منذ سبعينات القرن الماضي خاصة، مما يؤدي إلى عدم توافق بين فرص العمل المتاحة ومؤهلات العمال الراغبين في العمل والباحثين عنه.

البطالة حسب طبيعتها الخاصة: وتتمثل في:

١- البطالة الاختيارية وهي التي تحدث عند عدم رغبة الشخص للعمل من تلقاء نفسه بالرغم من توفر العمل الملائم له، وهذا يحدث عند أصحاب الدخول المرتفعة.

٢- البطالة الإجبارية : عادة ما تحصل عندما يرغب العمال العاطلين عن العمل في أداء العمل عند مستوى الأجر الحقيقي السائد إلا أن فرص العمل غير متوفرة أمامهم.

٣- البطالة الموسمية : وهي بطالة تحدث خلال موسم معين أو بعد انتهاء عمل عرضي معين مثلما يحدث في محالج القطن أو في أعمال الشحن والتفريغ في الموانئ، فهذه الأعمال العرضية أو الموسمية تدر دخلا على صاحبها لكن هذا الدخل متقطع، إذ ينقطع بانقطاع العمل أي بانتهاء الموسم أو انتهاء العمل

٤- البطالة المستوردة: وهي البطالة التي تحدث لجزء من قوة العمل المحلية في قطاع معين، بسبب تفرد أو إحلال العمالة الأجنبية في هذا القطاع، كما قد يواجه الاقتصاد في هذا النوع من البطالة انخفاض في الطلب على سلعة معينة محلية مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

٥- البطالة السلوكية : ويقصد بها الحالة التي تؤدي إلى إحجام ورفض القوة العاملة في الاقتصاد عن المشاركة في العملية الإنتاجية، والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف (ثقافة العيب)

أسباب البطالة هناك عدة أسباب منها أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة أدت للبطالة وزيادتها أهمها ما يلي: ١) زيادة النمو الديمغرافي؛ ٢)عدم التنسيق بين قنوات التعليم والجهات المسؤولة عنها وما يحتاجه سوق العمل؛ ٣)تضخم التكاليف اللازمة لتعديل الأوضاع ٤)تحويل المسار من صناعة إلى أخرى؛ ٥)تخلى الدولة على سياسة التعيين لجميع الخرجين؛ ٦)قلة بناء المصانع ودور العمل؛ ٧)إغراق السوق المحلي بالبضائع المستوردة وسعر أقل من المنتج المحلي؛ ٨)عدم التناسب بين الأجر والعمل في بعض الأحيان؛ ٩)نفور بعض

الشباب في امتهان الحرف اليدوية؛ ١٠)عدم توجيه الشخص المناسب ووضعه في مكان العمل المناسب؛ ١١)العولمة تعد أيضا سببا مساعدا على انتشار البطالة.

ثالثاً: التضخم : يعتبر ظاهرة نقدية ومشكلة من المشاكل الاقتصادية المعاصرة التي تعاني منها المجتمعات والمتمثل أساسا في الارتفاع المتواصل في مستوى العام للأسعار.

مفهوم التضخم يعرف التضخم "بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار والمقصود بالارتفاع المستمر في الأسعار، أن كافة أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد تكون مرتفعة عن معدلاتها السابقة بما فيها تكاليف عناصر الإنتاج". وبناءا على ما تقدم فإن ارتفاع أسعار السلع والخدمات في وقت معين مع انخفاض الأسعار سلع أخرى لا يعتبر تضخما، كما أن الارتفاع المفاجئ في الأسعار وفي وقت واحد لا يعد تضخما، حيث من الممكن أن تعود الأسعار إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أسبابها.

يعتبر التضخم ناتجا للعديد من العوامل الاقتصادية التي قد تكون متعارضة فيما بينها، فهو ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد في آن واحد (سياسية، اقتصادية، اجتماعية).

انخفاض قيم العملة المحلية مقابل قيمة السلع والخدمات، والذي يعبر عنه بانخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية.

قد يكون التضخم ناتج عن عوامل داخلية تتعلق بمكونات الطلب الكلي المحلي، وفي كثير من الأحيان قد يكون التضخم مستوردا وينجم عن التغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية والتي تؤثر على تكاليف السلع المستوردة وفي مقدمتها أسعار البترول. رابعا: قد يكون البعد السياسي المحلي والدولي الأكثر تأثيرا على التضخم مقارنة بالبعد الاقتصادي الذي ومن أبرز سمات التضخم ما يلي: يعد تابعا للعلاقات السياسية.

أنواع التضخم نذكر منها:

١- التضخم الأصيل: ذلك التضخم الناشئ عن وجود زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي تقابل تلك الزيادة المتحققة في الطلب الكلي، وهذا بدوره سينعكس على المستوى العام

للأسعار، حيث سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار حتى لو لم يصل الاقتصاد إلى حالة التوظف الكامل.

٢- التضخم الزاحف وهو ذلك التضخم الذي ينتج زيادة الأسعار بشكل بطيء ومعتدل أي بمعدل أقل من ١٥%. ويعتبر هذا النوع من التضخم مقبول لدى الاقتصاديين، حيث أنه لا يشكل أي خطر على التوازن الاقتصادي والنشاط الاقتصادي.

٣- التضخم المكبوت وهو يمثل الحالة التي تمنع الزيادة في الأسعار من الارتفاع نتيجة لوجود العوائق والضوابط التي تحد من ارتفاعها نتيجة الرقابة على هذه الأخيرة بسبب التدخل الحكومي، وإتباع سياسات التقنين ونظام البطاقات للحد من الإنفاق على السلع والخدمات بغية السيطرة على الأسعار.

التوازن الداخلي في المدارس الاقتصادية

لقد تطور مفهوم التوازن بشكل ملحوظ بين الفكر التقليدي والفكر الحديث ومن خلال مراحل التطور هذه كان يغير التوازن من طبيعته شيئا فشيئا وسنحاول إيضاح المعالم الأساسية لأهم المراحل على النحو التالي:

التوازن الداخلي في الفكر الكلاسيكي التقليدي:

ينطلق الموقف الكلاسيكي في تفسيره للتوازن الاقتصادي من طريق آلية العمل التي ترسمها النظرية الاقتصادية لاقتصاد السوق. لدى الفكر التقليدي سادت الحرية الاقتصادية التي اعتقادهم الكفيل الوحيد لحل جل المشاكل الاقتصادية وإعادة التوازن في حالة اختلاله.

وقد افترض الكلاسيك جملة من الفروض والمتمثلة في توافر شروط المنافسة التامة في سوق السلع والخدمات واستبعاد الاكتناز، واستحالة حدوث فائض بسبب قانون ساي (العرض يخلق الطلب) مع حدوث بطالة.

إن المحافظة على التوازن لدى الكلاسيك بين العرض والطلب يتم بواسطة آلية السوق، لأن سعر السوق هو العامل الوحيد الذي يحقق التوازن في المدى القصير عندما يتساوي العرض مع الطلب، وفي المدى الطويل عندما يكون سعر السوق مساويا لسعر التكلفة أين

تكون القوى الاقتصادية في حالة سكون. من هنا يتضح أن الفكر التقليدي وبصدد التوازن الاقتصادي ركز على التشغيل الكامل الذي يستند على داعمين أساسيين أولهما أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به. وأخيرا يبقى لنا أن نبحث على الكيفية التي تتحقق فيها التوازن الداخلي في ظل شروط الفكر التقليدي من حرية وتلقائية. . ويقصد بالتوازن الداخلي هو ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي تختفي عنه البطالة والتضخم، إن المساواة بين الادخار والاستثمار عند الكلاسيك يشكل شرطا أساسيا لصحة قانون ساي ومنه شروط التوازن الكلي، فقد توصل ساي إلى أن المنتجات لا تبادل إلا بالمنتجات وأن النقود وسيط المبادلة ولا يمكنها أن تكون مخزون للقيمة، بمعنى أنها ليست وسيلة لنقل القيم، وبذلك فإن عدم تصريف منتجات فرع معين لا يعني نقص النقود وإنما تعني نقص إنتاج فرع أخر.

<u>التوازن الداخلي في الفكر الكينزي:</u>

تهدف النظرية الكينزية إلى البحث عن العوامل الواقعة والتي تحدد حجم التوظيف الفعلي في المجتمعات ومن ثم كيفية التخلص من البطالة والوصول إلى أعلى درجة من التوظيف ولذلك بدأ كينز نظريته برفض الافتراض الأساسي الذي تقوم عليه النظرية الكلاسيكية والذي يقول أن المجتمعات تسودها حالة. من التوظيف الكامل إن منهج كينز على حد قوله كان محاولة للتخلص من القديم وأخطائه وخاصة بعد أن عجزت النظريات التقليدية أن توجد تفسير للكساد وبصفة خاصة الكساد العالمي الكبير، حيث كانت تجتاح العالم أزمة اقتصادية كبرى بدأت عام ١٩٣٠ واستمرت طوال الثلاثينات من القرن الماضي.

لقد أوضح كينز أن انخفاض الأجور يؤدي إلى انخفاض الطلب الفعلي حيث أن هذه الأجور تمثل نسبة هامة من الدخل الوطني وفي حالة انخفاضها ينخفض معها الدخل، كما أن انخفاض دخل العمال يؤدي إلى انخفاض طلبهم على السلع والخدمات وعندها يخفض المنتجين من إنتاجهم فتزيد البطالة كما تؤجل المشاريع كل هذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة عكس ما كانت ترى المدرسة التقليدية من انخفاض الأجور يؤدي إلى ارتفاع الأرباح، ومن هنا خلص كينز إلى أن مستوى الأجور ليس هو المحدد لمستوى التشغيل وإنما يحدد الطلب الكلي. إن منهج التحليل الكينزي يتمثل في الطلب الفعلي أو الكلي لكونه يشكل أداة للتعريف على حقيقة الوضع التوازني للاقتصاد، والذي أثبتت نظريته في الاستخدام إمكانية حدوثه دون بلوغ

مرحلة التشغيل الكامل وهو ما يعرف بتوازن ما دون التشغيل الكامل، الأمر الذي استخدمته النظرية التقليدية إمكان حدوثه على نطاق واسع.

يتكون الطلب الفعلي عند كينز من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري اقتصاد مغلق وأوضح أن الطلب الاستهلاكي يتحدد بعوامل موضوعية وأخرى شخصية، ولذا اعتبره حالة في الدخل مهملا بقية العوامل على الأقل في المدى القصير وأن ميله الحدي يتناقص مع زيادة الدخل – قانون كينز السيكولوجي– في حين يتحدد الطلب الاستثماري تبعا للعائد المتوقع من قبل المنتجين ومدى تغطيته لتكاليف الاستخدام، ولذا اعتبر أن قرار الاستثمار حالة في الكفاية الحديثة لرأس المال وسعر الفائدة السائد في السوق.

- وتعتبر النظرية الكينزية أن المساواة بين الادخار والاستثمار (S=I) شرط ضروري عند كل مستوى من مستويات الدخل حيث ينظر للادخار على انه ذلك الجزء المتبقي من الدخل والذي لم ينفق على السلع الاستهلاكية، في حين يعتبر الاستثمار أنه ذلك الجزء من الناتج الذي لم يستهلك كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$Y=E=C+I=C+S \Longrightarrow S=I$$

Yالدخل، Sالادخار، Iالاستثمار، Cالاستهلاك ، Eالانفاق

إن جوهر المساواة بين الادخار والاستثمار عند كينز تنتقل من خلال تغيرات الدخل الوطني، حيث يتحقق مستوى الإنتاج الكلي الذي يعطي الحجم المماثل من الادخار، كما أنه انطلق من وضعية الاختلال منفيا بذلك الطبيعة الدائمة للمساواة بين الادخار والاستثمار وهنا يجب أن نحدد بدقة الطلب على أموال الاستثمار اللازم لتنفيذ حجم الإنتاج الكلي الذي يعطي المستوى المرغوب من الادخار. مما سبق يتضح أن كينز رفض فكرة أن الادخار يتعادل مع الاستثمار تلقائيا على أساس التغير في سعر الفائدة عند التقليدين كما يعتبر أن سعر الفائدة مقابل عدم الاكتناز وليس جزء الادخار، ويرى كذلك أن العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار إنما تتجدد في ضوء العلاقة بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال وأن سعر الفائدة يتحدد بدوره عند نقطة التعادل بين عرض النقود والطلب عليها. ونلخص في الأخير من خلال

دراسة التوازن الداخلي عند كينز أن هناك نوعين من المساواة المنتجة لادخار عنصر الزمن في التحليل، الأول يتحقق بتوازن الادخار مع الاستثمار وبالمعنى المقصود عند الكلاسيك أم الثاني يتحقق لما ي تساوي الادخار المحقق في الفترة الحالية بالاستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة وهذا ما انشغلت به النظرية الكينزية.